

تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية

دراسة تطبيقية خلال الفترة (2014-2005)

أ. كرومي آسية

جامعة طاهري محمد-بشار-الجزائر

modesteassia@hotmail.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء ثلاثة بنوك تجارية تعمل بالجزائر، وهي البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012، وبنك البركة وبنك ترست خلال المدة 2007-2014 واعتمدت الدراسة في تقييمها على التحليل بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال بالتطبيق على البنوك محل الدراسة، كما تم مقارنة أداء البنوك الثلاثة للفترة 2007-2012 باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة البنوك عينة الدراسة، وتظهر نتائج الدراسة انخفاض أداء البنك الوطني الجزائري، كما أبدى بنك البركة كفاءته العالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح وكذا قدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك بتحقيقه لمعدلات مرتفعة للسيولة، وتميز بنك ترست بقدرته العالية على رد الودائع وعلى امتصاص خسائر الأصول الخطرة.

كلمات مفتاحية: الأداء، الربحية، السيولة، النسب المالية، كفاءة البنك، ملاءة رأس المال

Résumé

L'étude visait à évaluer la performance de trois banques commerciales activant en Algérie. Ce sont la banque nationale d'Algérie pendant la période 2005-2012, la banque El baraka, la banque Trust au cours 2007-2014. Cette étude a pris en considération au cours de l'évaluation, l'analyse des ratios de rentabilités, liquidité, et l'adéquation des fonds propres appliqués sur les banques concernées par l'étude. La comparaison de la performance a été fait sur les trois banques au cours de 2007-2012 du fait que les données et les informations sont disponibles concernant les trois banques échantillons de l'étude. Les résultats de l'étude montrent la décroissance de la performance de la BNA, la banque el baraka a montré une grande efficacité dans l'exploitation des fonds propres à générer des bénéfices, en plus sa capacité à satisfaire aux obligations de manière à réaliser des taux élevés de liquidités. La banque Trust est distinguée par sa haute capacité de remettre les dépôts ainsi l'absorption des pertes des actifs risqués.

Mots clés : l'adéquation des fonds propres, l'efficacité de la banque, la liquidité, la performance, la rentabilité, les ratios financière.

مقدمة: تحظى عملية تقييم الأداء بأهمية بالغة لكونها تعكس مدى كفاءة المؤسسة وفعاليتها، وتبين الانحرافات ومواطن الضعف، لاقتراح الحلول اللازمة لتلافي تلك الانحرافات مما يعزز الأداء مستقبلا ويطوره، وعلى اعتبار أن البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، وتلعب دورا رئيسيا في دعمه وتطويره، فهي تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية، وإنشاء المشروعات الجديدة وتطوير المشروعات القائمة، تعتبر عملية تقييمها مهمة لا بد من إنجازها، وذلك لتحسين وتطوير أدائها بما يضمن بقائها واستمرارها قوية قادرة على المنافسة، مما يسهم في الأخير في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وخلق الجو المناسب والتربة الصالحة للتنمية الاقتصادية، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي للبلاد. ولأن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية عمل البنوك التجارية، أعتبر التحليل المالي من أهم أدوات تقييم أدائها، فهو يؤدي دورا جوهريا في تقييم أوضاع وسلامة البنوك كونه يسمح بإبراز أوجه القوة والانعجازات التي تحقّقها تلك البنوك، ويعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءمة حقوق الملكية وربحية البنك، ومن هنا يأتي هذا البحث كمحاولة لتقييم أداء البنك الوطني الجزائري، وبنك البركة، وبنك ترست باستخدام نسب الربحية والسيولة وملاءة رأس المال بغية تبيان مواضع القوة والخلل لتلك البنوك، ومحاولة اقتراح بعض الحلول لتعزيز وتطوير الأداء المستقبلي للبنوك، وللوصول إلى ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، هي كالآتي:

المحور الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك

قبل التعرض لمفهوم تقييم أداء البنوك لابد من الإشارة بداية لمفهوم الأداء وتقييمه، فبالرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة المستويات التي يحلل عندها الأداء والقواعد الأساسية لقياسه، ويشير الباحث Hofer أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف وتعدد المعايير والمقاييس التي اعتمدها الباحثون في دراسة الأداء وقياسه¹. فقد عرفه A.Kherakhem بأنه تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة². وهذا التعريف يتفق مع تعريف David الذي ينظر للأداء بأنه مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة³، فكل الباحثان يعتبران الأداء بأنه سلسلة من النشاطات والممارسات التي تقود إلى تحقيق الأهداف المسطرة. في حين Miller & Bromiley عرفاه بأنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها⁴. أما الباحثان Zahra & Pearce فينظران للأداء على أنه النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها⁵.

ويتضح مما سبق أن الأداء يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المرسومة ورشدها في استغلال وتوظيف مختلف مواردها وقابليتها للتفاعل مع التأثيرات الداخلية والخارجية.

أما عملية تقييم الأداء فتعرف بأنها قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت للنتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل⁶. كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً، أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف⁷.

يظهر مما تقدم أن عملية تقييم الأداء هي جزء من النظام الرقابي لمقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف للتعرف على نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

أما عملية تقييم أداء البنوك فتعرف بأنها عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة⁸، وهناك من يرى أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مداخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة⁹. إذن عملية تقييم أداء البنوك هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى قياس النتائج المتحققة من طرف البنك باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على فعالية وكفاءة البنك.

المحور الثاني: التحليل المالي في البنوك

مع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية عمل البنوك التجارية، وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يعتبر أساساً من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة وأحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء البنوك، فالتحليل المالي يعبر عن عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها ودراساتها بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية بغرض تقييم أداء البنك في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً. ويعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءمة حقوق الملكية وربحية البنك، ويقسم كتاب المالية هذه النسب إلى مجاميع تركز كل منها على جانب معين كما يلي:

- 1- **نسب الربحية:** تعد الربحية من الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المالية المتاحة، وتعكس نسب الربحية مدى قدرة المصارف التجارية على تحقيق الأرباح من موجوداتها.
- 2- **نسب السيولة:** تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر.
- 3- **نسب ملاءة رأس المال:** تعد عملية تقييم الملاءة الائتمانية أمر مهم جدا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنك لبعث الاطمئنان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك.
- 4- **نسب التوظيف:** تستهدف هذه المؤشرات تقييم مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من موارد وأموال في أشكال التوظيف المختلفة. والجدول أسفله يوضح المؤشرات المعتمد عليها في الدراسة:

جدول رقم 1: نسب الأداء المستخدمة في التحليل في هذه الدراسة

نسب الأداء		القانون
1- نسب الربحية	العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل/حقوق الملكية
	العائد على الأصول	صافي الدخل/إجمالي الأصول
	مضاعف حق الملكية	إجمالي الأصول/حقوق الملكية
	هامش الربح	صافي الدخل/الإيرادات
	منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول
2- نسب السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	الأصول السائلة/إجمالي الأصول
	المعدل النقدي	الأصول السائلة/إجمالي الودائع
نسب ملاءة رأس المال	معدل مقدرة البنك على رد الودائع	حقوق الملكية/إجمالي الودائع
	معدل حق الملكية للأصول الخطرة	حقوق الملكية/الأصول الخطرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بعض المراجع.

اخور الثالث: الدراسة التطبيقية

تتكون عينة البنوك محل الدراسة من ثلاثة بنوك تعمل بالجزائر، أولها البنك الوطني الجزائري باعتباره أول بنك تجاري وطني عمومي¹⁰، ثانيها بنك البركة باعتباره بنك مشترك بين القطاع العام والخاص، وثالثها بنك ترست كنموذج من البنوك الخاصة.

أولا **نسب الربحية:** لتقييم ربحية البنوك محل الدراسة سوف يتم استخدام نموذج ديون، والذي يركز في تحليله على حساب كل من العائد على حقوق الملكية وتحليله إلى العائد على الأصول ومؤشر الرفع المالي.

1- معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية)¹¹، والجدول رقم 2 يلخص معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة.

جدول رقم 2: معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة الوحدة: %

العائد على حقوق الملكية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني	-19,3	22,19	16,95	20,88	21,33	25,68	22,35	15,92	-	-
بنك البركة الجزائري	-	-	30,94	37,80	20,20	21,2	22,69	23,68	21,31	21,16
بنك ترست	-	-	13,34	19,74	7,62	16,52	6,70	5,99	7,87	8,87

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

يتبين من الجدول أعلاه تذبذب النسبة في البنك الوطني الجزائري بين الارتفاع والانخفاض حتى استقر المتوسط عند 15,75%، وهو ما يعكس التذبذب في قدرة البنك على اتخاذ قراراته الاستثمارية، كما يتضح من الجدول السابق أن نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين سنة 2005 هي نسبة خسارة بسبب كبر حجم التكاليف الاستثنائية مقارنة بالإيرادات وعدم قدرة نتيجة الاستغلال على امتصاص ذلك العجز، وعرف مؤشر العائد على حقوق الملكية زيادة خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2010 مما يدل على حسن استخدام البنك الوطني للموجودات المتوفرة لديه، ليعود ذلك المؤشر للانخفاض سنة 2011 نتيجة لزيادة صافي الربح والذي يمثل بسط هذه النسبة بمقدار 6,8% وهي أقل من نسبة الزيادة في حقوق الملكية والتي بلغت 22,72%، ويعود سبب انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2012 إلى انخفاض صافي الدخل بما يعادل 7683640 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2011 نتيجة لانخفاض نتيجة الاستغلال هذا من جهة وارتفاع حقوق الملكية بنحو 14900453 مليار دينار جزائري من جهة ثانية.

كما يبين الجدول أعلاه أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر تزداد ثم تنقص ويرجع ذلك إلى اختلاف نسبة النمو في صافي الربح إلى حقوق الملكية، ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل من 6,86% سنة 2007 إلى 37,8% سنة 2008 والتي تمثل أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة، لينخفض هذا

المعدل سنة 2009 وهذا يرجع إلى الزيادة في حقوق الملكية بمعدل أعلى من الزيادة في صافي الدخل، ويعزى كبر حجم حقوق الملكية إلى رفع رأس مال بنك البركة من 2,5 مليار دينار جزائري إلى 10 مليار دينار خلال هذه السنة.

يتضح من الجدول رقم 2 والذي يتضمن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك ترست وللبنوك قيد البحث 2007-2014 تباين هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 نتيجة لارتفاع الدخل لهذه السنة بنسبة كبيرة قدرت بحوالي 84,38% عن سنة 2007 وهي نسبة تفوق نسبة زيادة حقوق الملكية والتي قدرت بنحو 24,6%، وأقل نسبة كانت سنة 2012 ويعود ذلك إلى صغر نسبة النمو في صافي الربح والتي بلغت 9,29% مقارنة بنسبة زيادة حقوق الملكية والتي قدرت بنحو 22,33%، فنتيجة لرفع رأس مال البنك من 10 مليار دينار إلى 13 مليار خلال هذه السنة ارتفعت حقوق الملكية بتلك النسبة. ويمكن تفسير هذه النتائج أكثر من خلال نظام دييون الذي يربط تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية بمعدلين وهما العائد على الأصول ومضاعف حق الملكية.

2- معدل العائد على الأصول: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح، ويتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم 3 أن نسبة العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر خلال الفترة 2005-2011 نتيجة لزيادة صافي الدخل بنسب أعلى من معدلات زيادة الأصول لكن بالرغم من ذلك هي نسب غير مقبولة، بحيث بينت دراسة أجريت على البنوك الأمريكية أن البنوك الأحسن أداء هي التي ولدت عائدا على الأصول لا يقل عن 1,5%¹²⁰، وبالتالي يتميز البنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة بعدم نجاحه في استثمار أصوله التي يمتلكها وعدم كفاءته في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، أما معدلات العائد على الأصول لدى بنك البركة خلال الفترة قيد الدراسة فهي نسب مقبولة جدا ما عدا معدل سنة 2013 والذي كان يقل عن نسبة 1,5% والسبب في تدني ذلك المعدل هو تراجع صافي الربح لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بما مقداره 2,32% هذا من جهة، وزيادة الأصول بنسبة 4,16% من جهة ثانية، ومعدلات العائد على الأصول لبنك ترست تتراوح بين 2,97% كأدنى نسبة و6,58% كأعلى معدل، بحيث تعكس تلك المعدلات كفاءة بنك ترست في استغلال موجوداته.

جدول رقم 3: العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة الوحدة: %

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
-	-	1,31	2,14	2,29	1,66	0,94	0,73	0,6	4,85-	البنك الوطني
2,64	0,25	2,77	2,84	2,69	2,87	3,69	2,34	-	-	بنك البركة
3,60	3,43	2,82	3,12	6,58	2,79	4,81	4,45	-	-	بنك ترست

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

3 - مضاعف حق الملكية: يبين هذا المؤشر عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية وقد تم تحليل هذا المؤشر للبنوك عينة البحث فمن خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن معامل الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري في انخفاض مستمر خلال الفترة 2005-2011 نتيجة لارتفاع حقوق الملكية بنسب قدرت بحوالي (17,71%)، (28,72%)، (21,27%)، (12,63%)، (12,76%)، (13,99%) وهي نسب أعلى من معدلات نمو الأصول والتي بلغت حوالي (28,53%)، (103,6%)، (26,39%)، (94,59%)، (28,82%)، (22,72%) خلال الفترة 2005-2011، لتعود للارتفاع سنة 2012 نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم الأصول كما أنه خلال هذه السنة لم تطلب السلطات النقدية من البنوك الجزائرية إحداث أي زيادة في رأسمالها، وبالنسبة لبنك البركة وبنك ترست فيتبين أن هنالك تذبذباً واضحاً في هذا المؤشر والسبب في ذلك يعود إلى تذبذب نسبة نمو الأصول إلى حقوق الملكية، وبالعودة إلى تحليل معدل العائد على حقوق الملكية اعتماداً على المؤشرين المساهمين في تحقيقه وهما العائد على الأصول ومضاعف حق الملكية نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك ترست يعود بدرجة كبيرة إلى معدل العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى مضاعف حقوق الملكية وهذا ما يتضح من الجدولين رقم 3 و4 فنسب مؤشر معدل العائد على الأصول لبنك ترست خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من مؤشر مضاعف حقوق الملكية ويفسر هذا بعدم اعتماد بنك ترست بدرجة كبيرة على الأموال الخارجية، على خلاف البنك الوطني الجزائري وبنك البركة اللذان اعتمدا على مضاعف حقوق الملكية بدرجة أكبر من العائد على الأصول في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم 4: مضاعف حق الملكية للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة وبنك ترست الوحدة: مرة

مضاعف حق الملكية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني	39,79	36,44	23,04	22,1	12,79	11,2	10,4	12,07	-	-
بنك البركة	-	-	13,17	10,22	7,05	7,87	7,98	8,52	8,18	8
بنك ترست	-	-	2,99	4,097	2,72	2,50	2,14	2,12	2,29	2,46

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

4-هامش الربح: تبين هذه النسبة ما يحققه دينار واحد من إيرادات البنك من الربح¹³، والجدول أسفله يلخص هامش الربح للبنوك عينة الدراسة:

جدول رقم 5: هامش الربح للبنوك عينة الدراسة

هامش الربح (%)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني	-4,78	12,64	16,61	22,68	32,70	33,78	42,12	31,65	-	-
بنك البركة	-	-	16,43	24,49	24,15	23,76	24,31	25,19	39,06	39,65
بنك ترست	-	-	34,34	42,18	27,52	48,41	22,22	32,56	37,11	41,50

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

يتضح من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه أن نسب هامش الربح في تزايد مستمر للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2011 نتيجة لنمو صافي الدخل بمتوسط سنوي قدره 86,61% وهو أكبر من متوسط نمو الإيرادات والذي بلغ نسبة 10,32%، غير أنه سنة 2012 شهدت انخفاضاً لنسبة الدخل الصافي إلى الإيرادات والسبب في ذلك يعود إلى تراجع صافي دخل البنك الوطني بما مقداره 7638640 مليار دج عن سنة 2011 وارتفاع الإيرادات بنحو 3215227 مليار دج. كما يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة صافي الدخل إلى الإيرادات لبنك البركة قد اختلفت من سنة إلى أخرى، فقد ارتفعت بشكل كبير سنتي 2013 و2014 وكان السبب وراء ذلك ارتفاع صافي الربح، وأظهرت نسب هامش الربح لبنك ترست تذبذباً خلال فترة الدراسة بحيث تزداد سنة ثم تنقص سنة ويرجع ذلك إلى اختلاف نسبة نمو صافي الدخل إلى الإيرادات.

5-منفعة الأصول: تقيس هذه النسبة مقدرة دينار واحد من الأصول على تحقيق إيراد للبنك، والجدول رقم 6 يوضح تلك النسبة للبنوك عينة البحث:

جدول رقم 6: منفعة الأصول للبنوك محل الدراسة الوحدة: %

منفعة الأصول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني	10,14	4,81	4,42	4,16	5,09	6,78	5,09	4,16	-	-
بنك البركة	-	-	1,42	15,09	11,92	11,32	11,68	11,03	6,66	6,67
بنك ترست	-	-	12,96	11,42	10,16	13,59	14,06	8,67	9,25	8,67

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه تذبذب نسبة منفعة الأصول للبنوك الثلاثة، بحيث تراوحت نسبة منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري بين 4,16% كحد أدنى و10,14% كحد أعلى، وحقق بنك البركة أعلى المعدلات سنة 2006 نتيجة لارتفاع الإيرادات بنسبة أعلى من نسبة زيادة الأصول مما يعكس كفاءة بنك البركة في استغلال أصوله لتحقيق

إيرادات مرتفعة، وبنك ترست حقق أعلى معدلاته سنتي 2008 و2009 والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع إيرادات البنك خلال هاتي السنتين وهذا ما يدل على حسن توظيف البنك لأصوله في استثمارات مدرة لأرباح مرتفعة.

ثانيا: نسب السيولة

1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يتوفر عليها البنك من أجل الوفاء بالتزاماته، والجدول رقم 7 يلخص هذه النسبة للبنوك عينة الدراسة:

جدول رقم 7: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك عينة الدراسة الوحدة: %

نسبة الأصول السائلة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني	7,48	6,58	0,6	5,63	6,56	8,55	13,14	11,96	-	-
بنك البركة	-	-	22,53	16,11	33,91	46,97	50,98	53,89	53,78	45,86
بنك ترست	-	-	19,43	18,78	19,52	18,99	13,92	22,90	13,55	12,57

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

يتضح من الجدول رقم 7 والذي يتضمن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري ولل سنوات قيد البحث 2005-2012 تبين هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2011 نتيجة لارتفاع الأصول السائلة لهذه السنة بنسبة كبيرة قدرت بحوالي 75,15% عن سنة 2010 وهي نسبة تفوق نسبة زيادة إجمالي الأصول والتي قدرت بنحو 13,99%، وأقل نسبة كانت سنة 2007 ويعود ذلك إلى ارتفاع الأصول السائلة بمعدل 17,30% عن ما كانت عليه سنة 2006 وهو معدل أقل من نسبة زيادة إجمالي الأصول والذي قدر بحوالي 28,72%.

كما أظهر هذا المؤشر بالنسبة لبنك البركة تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة، ف سجل سنتي 2012 و2013 أعلى معدلاته نظرا لتوفر للبنك أرصدة نقدية كبيرة في الصندوق ولدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية مقارنة بباقي الأصول فهذا ما يمكنه من الوفاء بالتزاماته، وحقق أدنى معدلاته سنة 2008 ويرجع ذلك إلى تراجع الأصول السائلة عن ما كانت عليه سنة 2007 بمعدل قدر بحوالي 8,14% هذا من جهة، وارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 28,46% من جهة ثانية.

ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك ترست هي الأخرى شهدت تذبذبا واضحا، وتراوح بين 12,57% كحد أدنى و22,90% كحد أعلى.

2- المعدل النقدي: يوضح هذا المعدل قدرة البنك على مقابلة التزاماته بمجموع أصوله النقدية، ويتضح من الجدول أسفله أن المعدلات النقدية للبنوك عينة الدراسة غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر، والسبب في ذلك يعود إلى الاختلاف الموجود بين نسب تغير الأصول السائلة ونسب تغير الودائع، بحيث سجل البنك الوطني أعلى معدلاته سنة 2011، وأدنى معدلاته سنة 2007 نتيجة لارتفاع الأصول السائلة بمعدل أكبر من نسبة زيادة الودائع، وهو ما يدل على أن البنك الوطني خلال هذه السنة كان غير قادر على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع، وحقق بنك البركة أعلى معدلاته سنة 2012 بحيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ما يقارب 69,74% وهي نسبة مرتفعة جدا وهو ما يدل على أن لهذا البنك وفرة في السيولة يستطيع بواسطتها مواجهة سحوبات المودعين، ولكن هذا على حساب ربحية البنك، وسنة 2008 حقق بنك البركة أقل معدلاته والذي بلغ 22,19% وهي نسبة مقبولة مما يشير إلى أن الخطر في بنك البركة هو منخفض جدا. أما المعدل النقدي لبنك ترست تراوح ما بين 26,23% و 56,68% خلال مدة الدراسة، وهي نسب مقبولة، وهو ما يدل على قدرة هذا البنك على سداد التزاماته.

جدول رقم 8: المعدل النقدي للبنوك عينة الدراسة الوحدة: %

المعدل النقدي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البنك الوطني	10,45	9,501	0,93	9,042	11,4	16,47	21,94	18,6	-	-
بنك البركة	-	-	28,16	22,19	43,91	62,92	65,64	69,74	67,35	56,90
بنك ترست	-	-	44,16	36,03	43,60	43,16	33,75	56,68	30,28	26,23

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

ثالثا: نسب ملاءة رأس المال

1- معدل مقدرة البنك على رد الودائع: يقيس هذا المعدل قدرة البنوك على رد ودائعها من أموالها المملوكة لها، ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم 9 أن معدل مقدرة البنوك على رد الودائع للبنوك عينة الدراسة يختلف من سنة إلى أخرى، بحيث بلغ متوسط نسبة مقدرة البنك على رد الودائع للبنك الوطني الجزائري لفترة السنوات الثمانية حوالي 14,08% وهي نسبة مقبولة لأنها تفوق النسبة المقبولة عالميا والمقدرة بنحو 10%¹⁴، وكذلك بنك البركة سجل نسب مقبولة لهذا المؤشر - ما عدا سنة 2006 - بلغ متوسطها 12,75% وهذا ما يدل على أن بنك البركة قادر على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وهذا مؤشر إيجابي للمودعين وللقطاع البنكي ككل، ويتبين كذلك من الجدول رقم 9 أن بنك ترست حقق نسب مرتفعة جدا لهذا المؤشر وخصوصا سنتي 2011 و 2012، ويعود السبب في ذلك إلى أنه خلال هاتي السنتين حقوق الملكية كانت تفوق الودائع، ويعني الارتفاع الكبير لذلك المؤشر ارتفاع

عنصر الأمان لدى المودعين بإمكانية الحصول على ودائعهم بيسر، ويشير الارتفاع الكبير كذلك لذلك المؤشر إلى اعتماد بنك ترست بدرجة كبيرة على أمواله في تمويل نشاطاته وليس على الودائع.

جدول رقم 9: معدل مقدرة البنك على رد الودائع للبنوك عينة الدراسة

الوحدة: %

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
-	-	12,87	16,04	17,18	13,60	7,25	6,72	3,95	35,07	البنك الوطني
15,5	15,30	15,18	16,11	17	18,45	13,47	9,48	-	-	بنك البركة
84,69	97,45	116,61	112,95	90,53	81,93	46,82	75,83	-	-	بنك ترست

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

2- معدل حق الملكية للأصول الخطرة: يقيس مدى قدرة حقوق الملكية في البنك على تغطية مخاطر الأصول،

والجدول رقم 10 يوضح هذا المعدل لكل من البنك الوطني الجزائري وبنك البركة وبنك ترست:

جدول رقم 10: معدل حق الملكية للأصول الخطرة للبنوك محل الدراسة

الوحدة: %

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
-	-	9,4	11,06	9,76	8,36	4,79	4,36	2,93	2,17	البنك الوطني
23,08	26,44	25,44	25,54	23,94	21,56	11,66	9,79	-	-	بنك البركة
46,44	50,45	61,13	54,15	49,18	45,59	30,05	41,42	-	-	بنك ترست

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية للبنوك المدروسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة للبنك الوطني الجزائري تتجه نحو الارتفاع خلال الفترة 2005-2011 بسبب زيادة حقوق الملكية بمعدلات أعلى من معدلات زيادة الأصول الخطرة، غير أن سنة 2012 شهدت انخفاضاً لهذا المؤشر نتيجة لتزايد حقوق الملكية بمعدل 9,56% وهو أقل من معدل ارتفاع الأصول الخطرة والذي بلغ حوالي 28,83%، وبلغ متوسط نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة للفترة 2005-2008 حوالي 6,6% وهي نسبة ضعيفة فالبنك الوطني الجزائري يستطيع أن يسد من أمواله بنسبة 6,6% من الأصول الخطرة وذلك بالاعتماد على أموال المساهمين والنسبة المتبقية يتحملها المودعون، هذا ما يدل على ارتفاع المخاطر على أموال المودعين لدى البنك الوطني الجزائري.

كما يتبين من الجدول رقم 10 أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة لبنك البركة خلال الفترة 2007-2011 شهدت تطوراً بمعدل سنوي قدر متوسطه بنحو 24,28%، غير أن الفترة 2012-2014 سجلت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع.

وأوضح الجدول رقم 10 هذا المؤشر بالنسبة لبنك ترست والذي كان أفضل من سابقه إذ تراوح بين 30,05% كحد أدنى سنة 2008 وبين 61,13% حداً أعلى، مما يدل على أن بنك ترست قادر على مواجهة وتغطية جزء كبير من الأصول الخطرة بواسطة حقوق ملكيته، وهذا مؤشر إيجابي للمودعين على انخفاض المخاطر على أموالهم المودعة لدى بنك ترست.

رابعا: مقارنة أداء البنوك التجارية عينة الدراسة: سيتم في هذا العنصر مقارنة أداء البنوك عينة الدراسة وذلك خلال الفترة 2007-2012، نظرا لعدم توفر البيانات المالية لسنتي 2005 و 2006 لبنك البركة وبنك ترست، إضافة إلى أن القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لسنتي 2013 و 2014 غير متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك. وبمطالعة البيانات والمعلومات الواردة في الجدول رقم 11 يتبين ما يلي:

1- **مؤشرات الربحية:** احتل بنك البركة المرتبة الأولى في مؤشر العائد على حقوق الملكية بعد أن سجل متوسطا بلغ 26,08% والسبب في ذلك هو أن طبيعة نشاط البنوك الإسلامية تختلف عن طبيعة النشاط في البنوك التقليدية، وهذا ما يفسر أن بنك البركة أبدى كفاءة عالية في استغلال أمواله الخاصة لتوليد الأرباح. كما حقق بنك ترست أكبر عائد على الأصول خلال فترة الدراسة بمتوسط قدر بنحو 4,095%، بينما حقق البنك الوطني الجزائري أصغر عائد على الأصول، هذا ما يفسر أن بنك ترست يتميز بكفاءة عالية في استغلال أصوله في توليد الأرباح. ويعود أكبر مضاعف حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري، مما يعني اعتماده بشكل كبير على أموال الغير، وهذا ما يشير إلى مخاطر رأس مال مرتفعة، بينما يعود أصغر مضاعف حقوق الملكية لبنك ترست، وهذا ما يدل على اعتماده بدرجة أكبر على التمويل بأمواله الخاصة مقارنة بالديون. حقق بنك ترست أكبر هامش ربح بمتوسط 35,03%، ولعل السبب وراء ذلك قلة عدد وكالات وفروع بنك ترست، بينما حقق بنك البركة أصغر هامش ربح، هذا ما يفسر أن بنك ترست أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف. ويرجع أكبر معدل منفعة الأصول لبنك ترست، هذا ما يبين اتجاهه للاستثمارات قصيرة الأجل ذات دوران عالي، فكلما زاد معدل منفعة الأصول يزيد معدل العائد على الاستثمار وهذا ما يفسر المعدل المرتفع للعائد على الاستثمار لبنك ترست مقارنة بالبنوك الأخرى، بينما سجل البنك الوطني الجزائري أقل معدل منفعة الأصول مما يعني أن هذا البنك يتجه إلى استثمارات طويلة الأجل.

2- **مؤشرات السيولة:** حقق بنك البركة أعلى متوسط لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وهذا ما يدل على قدرة هذا البنك على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي فإن خطر السيولة لدى بنك البركة منخفضا، الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين، لكن زيادة السيولة لا تعني كفاءة إدارة البنك، فارتفاع السيولة قد يعني وجود نقد معطل وتكديساً للأموال، وعدم قدرة البنك على استثمارها بشكل صحيح، ومن ثم ضياع فرص تحقيق عوائد للمالكين، فكفاءة البنك تكمن في المواءمة بين الربحية والسيولة، بينما البنك الوطني الجزائري حقق أقل متوسط لنسبة

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذا مؤشر لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير. وكذلك يعود أكبر معدل نقدي لبنك البركة مما يفسر قدرة هذا البنك على مواجهة السحب من الودائع، وأقل معدل يرجع للبنك الوطني الجزائري، هذا ما يرفع من مخاطر السيولة لديه.

3- **مؤشرات ملاءة رأس المال:** البنوك الثلاثة حققت معدلات مقبولة لمؤشر مقدرة البنك على رد الودائع، غير أن بنك ترست سجل نسبة مرتفعة جدا بلغت حوالي 87,44% هذا ما يفسر أن بنك ترست يتمتع بقدرة عالية على رد ودائعه انطلاقا من أمواله الخاصة، وهذا ما يزيد من ثقة المودعين، كما أن بنك ترست حقق أعلى نسبة لحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة قدرت بنحو 46,92%، هذا ما يفسر أن بنك ترست أبدى كفاءة عالية على مجابهة الأصول الخطرة بواسطة أمواله الخاصة.

جدول رقم 11: متوسط نسب الأداء للبنوك عينة الدراسة (2007-2012)

المؤشرات	البنك الوطني الجزائري	بنك البركة	بنك ترست
1- الربحية	العائد على حقوق الملكية	20,51%	11,65%
	العائد على الاستثمار	1,5%	4,095%
	الرفع المالي	15,26 مرة	2,76 مرة
	هامش الربح	29,92%	35,03%
	منفعة الأصول	4,95%	11,81%
2- السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	7,74%	37,39%
	المعدل النقدي	13,06%	48,76%
3- ملاءة رأس المال	مقدرة البنك على رد الودائع	12,27%	14,94%
	معدل حق الملكية للأصول الخطرة	7,95%	19,65%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجداول المذكورة أعلاه

خاتمة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى محدودية كفاءة البنك الوطني في تحقيق الربحية، وضعفه في الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة التي تسمح له بمواجهة التزاماته، وحقوق ملكيته غير كافية على امتصاص خسائر الأصول الخطرة، ويتضح أنه أكثر مخاطرة نظرا لاعتماده على الديون للتمويل. أما بنك البركة أبدى كفاءة عالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح، إضافة إلى توفير قدر مناسب من السيولة لمواجهة سحب الودائع. أما بنك ترست أبدى كفاءة عالية في التحكم في التكاليف وفي استخدام أصوله، ومخاطر رأس المال لديه منخفضة نظرا لاعتماده على

- حقوق الملكية في التمويل بنسبة أكبر مقارنة بأموال الغير، كما أن بنك ترست حقق معدلات عالية لمؤشرات ملاءة رأس المال. ولهذا يمكن اقتراح:
- ضرورة اعتماد البنوك التجارية على عملية تقييم الأداء للتعرف على مواطن القوة لتعزيزها ونقاط النقص لمعالجتها، بغرض تحسين الأداء المستقبلي.
 - البنك الوطني الجزائري يحتاج إلى تحسين أرباحه، وذلك لمقابلة الأخطار الذي يتعرض لها لتزداد ثقة المودعين.
 - على البنوك محاولة الموازنة بين الربحية والسيولة.
 - على البنوك تقديم خدمات جديدة مبتكرة لعملائها لغايات توظيف مواردها وتحسين أدائها، وضرورة الاعتماد على النشاطات الحديثة والاشتراك في سوق الأوراق المالية لتحقيق الإيرادات.
 - وضع استراتيجيات تسويقية لجذب الودائع التي تعتبر من أهم وسائل التمويل في البنك.

الهوامش

- ¹ علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص 64.
- ² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، 2009-2010، عدد 7، ص 218.
- ³ علاء فرحان طالب، مرجع سابق، ص 64.
- ⁴ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي AFD خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2014، المجلد 7، العدد 2، ص 23.
- ⁵ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الأردن: دار وائل للنشر، 2009، ص 39.
- ⁶ مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010، ص 31.
- ⁷ حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص 90.
- ⁸ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، 2004، العدد 3، ص 90.
- ⁹ لطيف ريود، ماهر الأمين، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2005، المجلد 27، العدد 4، ص 163.
- ¹⁰ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 188.
- ¹¹ Mabwe Kumbirai, Robert webb, "A financial ratio analysis of commercial bank performance in south Africa, journal compilation, African centre for economics and finance, 2010, December, vol 2, N 1, p 39.

¹² سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد 43-44، ص 145.

¹³ دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص 89.

¹⁴ عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 196.